ميزانية «عام زايد»
لبناء مستقبل الإمارات الواعد

مع دخول دولة الإمارات مرحلة جديدة من النمو والازدهار الاقتصادي، اعتمد مجلس الوزراء أكبر ميزانية للحكومة الاتحادية لـ«عام زايد» 2018، الذي أعلنه صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، مناسبة وطنية للاحتفاء بالقائد المؤسس المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيَّب الله ثراه، بمناسبة ذكرى مرور مئة سنة على ميلاده.

ووصف مسؤولون وخبراء ماليون الميزانية الاتحادية الجديدة التي ستدخل حيز التنفيذ في يناير المقبل بـ«ميزانية بناء مستقبل الإمارات الواعد»، مشيرين إلى أن الميزانية الجديدة أعدت في إطار توجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، بالتحول لحكومة المستقبل ومتطلبات المرحلة القادمة لتحقيق رؤية الإمارات ضمن الخطة الخمسية (2017-2021).

وأكدوا لـ«البيان الاقتصادي» أن نمو الإنفاق الحكومي بكافة قطاعاته والإيرادات المقدرة للعام المقبل يعطي مؤشرات لقوة ومتانة الاقتصاد الوطني والموارد المالية المستدامة وتوفر السيولة النقدية، بما يرسم صورة متفائلة لخطط تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويبعث رسائل إيجابية لقطاعات الأعمال المحلية والمستثمرين الدوليين تشجعهم على التخطيط لإطلاق مشروعات جديدة والتوسع في أعمالهم الحالية، بما يهيئ الاقتصاد الوطني لدخول مرحلة انتعاش جديدة.

■ إعداد - عبدالفتاح منتصر، رامي سميح

247.3 مليار درهم تتدفق في شرايين الاقتصاد الوطني خلال 5 سـ

ميزانية 2018 تستثمر في بناء الإنسـ

■ تحقيق: عبدالفتاح منتصر ورامي سميح

ضمن اسـتراتيجية الدولة الهادفة إلى رفع مستوى المعيشـة بشـكل مطـرد وتوفيـر سـبل الراحة والرفاهيـة للمواطنين والمقيميـن كافة بالدولة اعتمد مجلس الوزراء برئاسة صاحب السمو الشيخ محمـد بن راشـد آل مكتوم نائب رئيـس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، مشروع الميزانيـة العامة للاتحاد لعام 2018 بأكبر ميزانية فـي تاريخ الإمارات بإجمالـي اعتمادات بلغ 51,4 مليار درهم لتلبية احتياجات التنمية.

وشـكل مشـروع الميزانية الجديـدة الخطوة الثانية في تنفيذ أول ميزانية اتحادية خمسـية في تاريخ دولة الإمارات بلغت قيمتها التقديرية 247,3 مليار درهم للاسـتثمار الأمثل في مستقبل الوطن وبناء الإنسان الإماراتي تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء العام الماضي بشـأن تمديد خطة إعداد الميزانية العامة للاتحاد من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات وتكليـف الـوزارات والجهـات الاتحاديـة بإعداد مشـاريع ميزانياتها كخطة ميزانية للسـنوات من 2017 حتى 2021 مع مراعاة التحديثات السـنوية على الخطط لتصبح الإمارات الدولة العربية الأولى التي تقوم بإعداد ميزانية لـ 5 سنوات.

وأكـد مسـؤولون بـارزون وخبـراء ماليون أن مشـروع الميزانية الجديدة سجل إنجازات عديدة أبرزها على الإطلاق اسـتمرار النهج الذي اتبع منذ عدة سـنوات بتحقيـق التوازن بيـن المصروفات والإيـرادات المقـدرة بعـد أن تم تقليـص العجز تدريجيـاً حتى تمكنـت وزارة الماليـة بتوجيهات القيادة الرشيدة للدولة في منتصف العقد الماضي وتحديـداً منذ عـام 2005، ولأول مـرة مما يزيد على ربع قرن تم اعتماد مشـروع الميزانية العامة للاتحـاد من مجلـس الوزراء دون عجـز مقدر في المشـروع وتمت المحافظة على هذا المكتسـب والتطور الإيجابي حتى الآن.

وأشـاروا إلى أن الأهم من مجـرد القضاء على العجز هو مراعاة المحافظة على مستوى الخدمات المقدمـة للمواطنيـن والوصـول إلـى تحقيـق الاسـتخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة، حيث عكس مشـروع الميزانية بواقعية الموارد المتاحة وأوجه اسـتخدامها في الجوانب التي تفيد مسيرة التنمية المستدامة في كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وتنمية الموارد البشـرية فيما نجحت وزارة المالية في إصدار مشروع الميزانية في وقت مناسب ومبكر قبل بدء العام المالي بعدة أسابيع، مـا يوفر قدراً كبيراً من وضوح الرؤية المسـتقبلية والشفافية التي تفيد القطاعين الحكومي والخاص في وضع خططهما المرحلية.

احتياجات تنموية

وقـال يونس حاجـي الخوري وكيـل وزارة المالية لـ«البيـان الاقتصـادي» إن مشـروع الميزانيـة العامة للاتحاد للسـنة المالية 2018 الذي اعتمده مجلـس الـوزراء الأسـبوع الماضي جـاء متوافقاً مـع الاحتياجـات التنمويـة للدولـة محققـاً في الوقت نفسـه توصية اللجنـة المالية والاقتصادية بالمحافظـة على التوازن فـي الميزانية الاتحادية اسـتناداً إلى الدسـتور وقانـون إعـداد الميزانية الـذي ينص على أنـه إذا زاد مجمـوع التقديرات المبدئية للمصروفات على ما خصص من الإيرادات للميزانية العامة عينت وزارة المالية لكل جهة من جهـات الصرف حداً أقصى للمصروفات لا تتجاوزه بحيـث لا يزيد مجمـوع المصروفات على المبالغ المخصصة من الإيرادات.

وأكد أن مشروع الميزانية الجديدة يظهر حرص الحكومـة علـى أن تكون في خدمـة المواطنين والمقيمين وأنها مسـتعدة دائماً لتلبية تطلعاتهم فـي إطار «رؤية الإمارات 2021» الهادفة السـعي إلـى جعل الإمـارات فـي مصاف أفضـل 3 دول بالعالم بحلـول عام 2021 الذي يصادف الاحتفال بمرور 50 عاماً على تأسـيس دولة الإمارات مشيرا إلى أن قطـاع الخدمات جاء فـي المرتبة الأولى في القطاعات الرئيسية خصوصا في مجال التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية.

وأوضح وكيل وزارة المالية أن توجيهات القيادة الرشـيدة بالتطويـر المسـتمر وزيادة مسـتويات الرفاهيـة كان مـن ثمارهـا ارتفـاع مسـتويات ثقة المواطنين بشـكل مسـتمر وزيـادة انتمائهم وارتباطهـم بوطنهم يوماً بعد يـوم في ظل وطن آمن ومسـتقر، مؤكداً أن ميزانية 2018 من شأنها أن تحقـق الطموحات الاقتصادية والمالية للدولة وزيادة التنـوع الاقتصادي وتحويل هذه الأهداف إلـى واقع ملموس خصوصاً وأنها تدعم جهود رفع مستويات الشفافية والاستدامة.

وقـال إن دولة الإمارات تحرص على المحافظة على الصدارة عالمياً في مؤشـر السياسات المالية العامة وفي مؤشـر حسـن إدارة الأمـوال العامة حسـب الكتاب السنوي للتنافسـية العالمية وفي الكفـاءة الحكومية وحسـن إدارة الأموال العامة، مشـيراً إلى أن وزارة الماليـة بذلت جهوداً مكثفة بالتنسـيق مـع كافة الجهـات الاتحاديـة لإعداد مشـروع الميزانيـة بمـا يتناسـب مـع متطلبات المرحلة القادمة للتحول إلى الحكومة الذكية.

وتيرة متصاعدة

وقال رجـل الأعمال حمد العوضـي عضو مجلس إدارة غرفـة تجارة وصناعة أبوظبـي إن الميزانية الاتحاديـة لدولـة الإمـارات منذ الأزمـة المالية العالميـة التـي اندلعت شـرارتها في عـام 2008 تتميز بالنمو بوتيرة متصاعدة مع ثبات واسـتقرار في نسـب الإنفاق على التنمية البشرية، خصوصاً فيما يتعلق بالتعليق والصحة والبنى التحتية.

وأضـاف العوضـي أن الأرقام التـي ظهرت بها موازنـة عام 2018 تؤكـد عدم تأثرنـا بتراجعات النفط مع سـعي الدولة المسـتثمر لتنويع مصادر الإيـرادات وتقليـل الاعتماد علـى النفط كمصدر للدخل على عكس باقـي الاقتصادات التي تعاني أوضاع صعبة حالياً.

وأوضح أن الميزانية تهتم في الأساسي بالإنسان، إذ تعتبـر حكومة الإمارات بناء الإنسـان وخدمته أهم من أي شيء آخر وبالتالي خصصت الميزانية نسبة كبيرة منها لرفاه المواطنين والمقيمين.

ولفت إلـى أن تلك الميزانيـة تعتبر الأكبر في تاريـخ الإمارات رغـم الانخفاضـات الكبيرة التي شـهدتها أسـعار النفط، لكنها لم تؤثر مطلقاً على توجهـات الدولة بزيـادة الإنفاق على المشـاريع والسـعي نحو تعزيز معدلات النمـو الاقتصادي، وهـو مؤشـر على قـوة الاقتصاد ونجاح سياسـة التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط.

ولفت إلى أن الميزانية تعتبر دليلاً على النجاح وإشـارة واضحة إلى العالم خصوصاً المسـتثمرين بأن الإمارات نموذج مميز لدولة حضارية من طراز فريد رغم الظروف الصعبة التي تعيشـها المنطقة من مشكلات وقلائل سياسية.

ونـوه العوضي إلى أن صـدور الميزانية في وقت مبكـر يعد مؤشـراً جيـداً ودليـلاً للمسـتثمرين والشـركات والمؤسسـات لوضـع خططهـم الاستثمارية والتوسعية للعام المقبل، لافتاً إلى أن المعلومات التي تصدر بشـأن الميزانيات في كافة الـدول العربيـة تكون دائماً غير دقيقة ويشـوبها غيـاب البيانـات وبالتالي يؤثر ذلـك على خطط المستثمرين، وهو على عكس ما تفعله الإمارات إذ يتم إعلان الميزانية بشكل فوري فور اعتمادها في جميع وسـائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي بشفافية كبيرة ودقة في المعلومات وهي من أبرز العوامـل التي يركز عليها المسـتثمرون في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

وقـال الخبير المالي والمصرفي صالح عمر عبد اللـه إن زيادة حجم الميزانيـة الاتحادية وتخطيه للمـرة الأولـى حاجز 51 مليار درهم مؤشـر قوي علـى الموارد الإضافية التـي تتدفق على الموازنة

■ صالح عمر

■ حماد عبدالله

يونس الخوري:

قطاعات التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية حلت في صدارة الأولويات

6 مراحل تطور وصولاً إلى الميزانية الصفرية الخمسية

■ أبوظبي-البيان

تعـد الميزانية العامة البرنامج المالي للحكومة الاتحاديـة لتحقيـق التنميـة الاقتصاديـة والاجتماعية من خلال التوزيع الأمثل والاستخدام الكفء للموارد في إطار الاستراتيجية الاتحادية علـى المصروفـات المتوقـع إنفاقها بواسـطة الجهات الاتحادية خلال سـنة مالية مقبلة على أن يراعى توازنها إيراداً ومصروفاً

وانتقلـت وزارة المالية في إعـداد الميزانية الاتحادية مما يعرف بـ «ميزانية البنود» سـنة 1972 و«ميزانيـة البرامج والأداء» سـنة 2001 مـروراً بـ «الميزانية متوسـطة المـدى لـ 3 سنوات بدءاً من 2008» إلى الميزانية الصفرية) متوسـطة المـدى سـنة 2011 إلـى التصنيف الوظيفي والنظام الآلي سـنة 2014 وصولاً إلى الميزانية الصفرية الخمسية 2017/ 2021.

ويمـر إعـداد الميزانيـة بـ 5 مراحـل هي التخطيـط والإعداد ثـم المراجعـة والاعتماد ومن ثم التنفيذ اسـتناداً إلى القوانين والأنظمة والتعاميـم والأدلـة الخاصة حيـث يصدر وزير المالية في شـهر مارس سنويا تعميماً يحدد فيه الخطوط اللازمة لإعداد مشـروع ميزانية للسنة التالية يشـتمل على سقف الميزانية والأهداف الاستراتيجية المعتمدة والمؤشرات والتوقعات الخاصـة بالإيرادات والموعـد المحدد لتقديم مشروع الميزانية للوزارة، كما يُصدر تعميماً آخر بإقفال الحسابات وإعداد الحساب الختامي عن السنة المالية المنتهية.

وتحدد كل جهة اتحاديـة برامجها وخططها ومؤشـرات أدائهـا الرئيسـية اسـتناداً للخطة الاسـتراتيجية المعتمـدة من مجلـس الوزراء، وفـي حدود سـقف الميزانية كمـا تعد جميع هـذه الجهـات التقديرات المبدئيـة لإيراداتها ومصروفاتهـا موزعـة علـى الأبـواب والبنود والبرامـج والأنشـطة المتفـق عليهـا متضمنة مقاييس الأداء ومؤشرات الكفاءة وفقاً للتعميم الـذي يصدره وزيـر المالية ويحـدد فيه موعد تقديمها.

ويتـم إصدار قانـون الميزانية مـن خلال 6 خطـوات فتتولى وزارة المالية إعداد مشـروع القانـون السـنوي لربـط الميزانيـة وإعـداد مشـروع قرار الخطة متوسطة المدى ثم عرض المشـروعين على مجلس الوزراء لمناقشـتهما وإعدادهمـا بالصيغة النهائية التي يوافق عليها وعرض مشـروع قانـون ربط الميزانيـة العامة والميزانيات المسـتقلة علـى المجلس الوطني قبل بدء السـنة المـالية بشـهرين لمناقشته وإبداء ملاحظاته بشـأنه ثم يتم رفع مشـروع القانون إلى المجلـس الأعلى للاتحاد مصحوباً بهـذه الملاحـظات وتخطـر وزارة الماليـة الجهات الاتحادية كافة فـور صدور قانون ربط الميزانية وتبلغهـا بالاعتمادات المخصصة لكل منها.

علي الحمودي: تعكس استمرار التوازن في جانبي الإيرادات والمصروفات

■ دبي - البيان

قال المحلل الاقتصادي علي الحمودي، الرئيس التنفيـذي السـابق لـدى «أداء» للخدمـات المالية، إن مشـروع الميزانيـة العامة للاتحاد للسـنة المالية 2018 يعكس استمراراً للتوازن في جانبي الإيـرادات والمصروفات، من دون وجـود عجز مالـي، على الرغم مـن الظروف الصعبة التي تعيشـها المنطقة بسبب هبوط النفـط، والتـي تسـببت في عجـوزات مالية ضخمة لدول أخرى.

وأضـاف الحمـودي أن الموازنـة الجديدة تشـهد معدلات إنفاق مستقرة على المشاريع والبنى التحتية، بما يضمن مزيداً من الاستقرار وحسن التنفيذ لاسـتراتيجية التنمية والخطط المتعلقة بالمشـاريع والمبادرات الاجتماعية. وعلى هذا الأساس، يكون من المستبعد تماماً التخلـي أو التباطؤ عن البرامـج التي تطلقها الحكومة لتعزيز القطاعات المختلفة.

وأوضـح الحمـودي أن مسـتويات الإنفاق علـى التعليـم والصحـة والبينيـة التحتيـة تسـتحوذ على حصة كبيرة مـن ميزانية العام المقبل، فضلاً عن التركيز على تطوير مسـتوى الخدمـات الاجتماعية المقدمة، والتركيز على رفـع مسـتوى الخدمات، ومسـاعدة الهيئات والمؤسسـات الحكومية علـى مواصلة الأداء بإنتاجية أعلى.

وتابـع الحمودي: «الحكومة الإماراتية حريصة كل الحرص على أن تكون في خدمة المواطنين والمقيمين، ومسـتعدة دائماً لتلبية تطلعاتهم في إطار رؤية الإمارات 2021 الهادفة للسـعي إلى جعل الدولة في مصاف أفضل 3 دول في العالم بحلول عام 2021».

ولفـت إلـى أن الموازنـة الجديدة تعكس بشـكل كبير مرونة الاقتصاد الوطني وتنوعه، وقدرتـه علـى تحمل تداعيات هبوط أسـعار النفـط التـي اسـتمرت نحـو ثلاث سـنوات متتاليـة، إذ نجحـت الحكومـة الإماراتية في إقرار موازنة من دون عجز مالي، بما يؤكد قوة الاقتصاد ومتانته، على عكس بقية اقتصاديات المنطقة التي تعاني أوضاعاً وظروفاً صعبة.

■ علي الحمودي

وضاح الطه: ميزانية اجتماعية تنموية تعطي الأولية للإنسان

■ دبي - البيان

قـال المحلـل الاقتصـادي وضـاح الطـه، عضو المجلس الاستشـاري الوطني لمعهد الاسـتثمار والأوراق الماليـة البريطانـي في الإمـارات، إن موازنة الإمـارات لعـام 2018 ميزانية اجتماعية وتنمويـة تعطـي الأولية للمواطـن والمقيـم بالدرجة الأولى، وتعكس رؤية القيادة الرشـيدة للدولة على الأمد البعيد.

وأضاف الطـه أن موازنة 2018 تعطي أولوية قصـوى للمواطنين والمقيمين فـي الدولة، مع تخصيصهـا مبالغ كبيرة للتعليـم والصحة، فضلاً عـن التركيز علـى البنى التحتيـة والأمن، وهي أساسـيات مهمـة جدة فـي دولة تعمـل على النهوض بمواطنيها ومقيميها على حد سواء.

ولفت الطه إلى أن الحكومة الإماراتية، بقيادة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائـب رئيس الدولة رئيس مجلـس الوزراء حاكم دبي، رعـاه الله، تركز دائماً علـى ثلاثة أهداف رئيسة، وهي: «التنمية» و«التطوير» و«الإبداع»، بما يعكس الرؤية الاستشـرافية والقراءة الجيدة للمسـتقبل، وهو ما يعزز متانة الاقتصاد الوطني وصلابته.

جاذبيـة اسـتثمارية وأضـاف الطـه أن إبقاء الحكومة على مسـتويات الإنفـاق الحالية على مشـاريع البنية الأساسية، سـواء محطات كهرباء أو ميـاه أو طرق، يسـهم فـي تعزيـز الجاذبية الاسـتثمارية للإمارات خلال السـنوات المقبلة، مع توافر عاملين رئيسـين أيضاً، وهما الاستقرار السياسي والبيئة التشريعية.

وأضـاف الطـه أن الإعـلان عـن موازنة بهذا الحجـم في ظل هذه الظـروف الصعبة يؤكد أن الإمـارات مصرّة علـى مواصلة التنمية، والسـير بخطـى ثابتة نحـو مزيد من النمـو، مع تمتعها باقتصـاد قوي متنوع لا يعتمد بشـكل كلي على النفـط على عكس بقيـة دول المنطقة، موضحاً أن تأثير تراجع أسعار النفط في اقتصاد الإمارات كان محدوداً جداً، مع استمرار الدولة في الإنفاق الحكومي على المشاريع والخطط التنموية.

ضمان مزيد من الاستقرار وحسن تنفيذ استراتيجية التنمية

قال محللون وخبراء اقتصاد إن موازنة الإمـارات لعام 2018 تضمـن مزيداً من الاسـتقرار وحسن التنفيذ لاسـتراتيجية التنميـة والخطط المتعلقة بالمشـاريع والمبادرات الاجتماعية، مشيرين إلى أن نصف الميزانيـة الاتحادية للعام المقبل وجّهت من أجل خدمة المواطنين، سواء في قطاعات التعليـم أو الرعاية الصحية أو الوقاية الاجتماعية.

واعتمـدت الحكومة الإماراتية، قبل أيام عـدة، الموازنـة الاتحادية للعـام المقبل 2018، بقيمة 51,4 مليار درهم، وهي تزيد بنحـو 5,6٪ عن موازنة العام الجاري 2017 التي قدّرت بقيمة 48,7 مليار درهم.

وحظيـت القطاعـات ذات العلاقـة المباشـرة بالمواطنين وخدماتهم بالنصيب الأكبر في الميزانية العامة للاتحاد للسـنة الماليـة 2018، حيث جري تخصيص 26,3 مليـار درهم لبرامـج التنميـة الاجتماعية بنسـبة 43,5٪ من إجمالي الميزانية، منها 10,4 مليارات درهم للتعليم، و4,5 مليارات للقطاع الصحي.

وأضاف المحللـون والخبراء لـ«البيان الاقتصادي» أن ميزانية عام 2018 تركز على توجيـه الموارد الماليـة الاتحادية لتحقيق الأهـداف والبرامـج للجهـات الاتحادية، وذلك ضمن اسـتراتيجية الحكومة لضمان التنمية المسـتدامة والمتوازنة، وهو مؤشر إلى قوة ومتانة الاقتصاد الوطني والموارد المالية المستدامة، وتوفر السيولة النقدية لتمويل كل مشـروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة.

وتتميز الميزانيـة الاتحادية لعام 2018، التي تخصـص بدرجة كبيرة لتسـيير عمل المؤسسـات الحكوميـة الاتحادية، بكونها الأكبر فـي تاريـخ الدولة، فضـلاً عن أنها بـلا عجز مالي، مـع إنفاق مسـتقر تقريباً لمسـتويات ميزانيـة هـذا العام نفسـها. وتشكّل الميزانية الاتحادية في العادة نحو 14٪ فقـط من إجمالي الإنفـاق العام في الدولة.

وتمتلك كل حكومة محلية من الإمارات السـبع موازنة خاصة تزيد في أحيان كثيرة علـى قيمة الموازنـة الاتحادية، وخصوصاً فـي أبوظبي ودبي اللتين يعتمد كل منهما موازنة ضخمة للنفقات، ومن بينها الإسهام في تمويل الموازنة الاتحادية. دبي - البيان

ـــنوات لتلبية احتياجات التنمية

ـــان ومستقبل الوطن

- المشروع يعد الخطوة الثانية في تنفيذ أول ميزانية اتحادية خمسية في تاريخ الدولة
- استمرار النهج المتبع منذ عدة سنوات بتحقيق التوازن بين المصروفات والإيرادات

■ حمد العوضي

■ محمد الظاهري

ودليل على الارتفاع المضطرد في الأداء الحكومي وتنامي الدخل من الاستثمارات الحكومية، مشيراً إلى أن هذه الزيادة تظهر ارتفاع حجم المشاريع الاقتصادية والتنموية في الدولة.

وأضاف أن الاعتماد المبكر لمشروع الميزانية سيكون له آثار إيجابية عديدة ببث الطمأنينة والثقة في نفوس العاملين في جميع قطاعات الدولة سواء الحكومية أو الخاصة بما يدعم عملية تطوير الخدمات والبنية التحتية للدولة في إطار الطفرة الاقتصادية والاجتماعية في الإمارات والتي أصبحت محطة ووجهة عالمية في كل القطاعات ونموذجاً يحتذى به.

وأشار إلى أن اعتماد الميزانية قبل بدء السنة المالية الجديدة بأكثر من 6 أسابيع يعد دليلاً على أن الجهاز الحكومي شهد تطوراً ممتازاً ويعمل وفق أسس وقواعد ثابتة ويعبر ذلك عن حرص الحكومة على رفع الأداء بكافة جوانبه في خطوة جديدة على طريق تطوير النظام المالي للحكومة الاتحادية بما يتناسب مع المتغيرات المحلية والخارجية المتسارعة.

وأكد أن الزيادة المقدرة في إيرادات الميزانية الاتحادية خلال هذه الفترة بالذات تعكس الفلسفة الاقتصادية للقيادة الرشيدة باستمرار الدعم الحكومي وضخ استثمارات جديدة في مشاريع البنية التحتية والمشاريع التنموية على وجه العموم وإعطاء جرعة منشطة للاقتصاد.

ملامح الميزانية

من جانبه، قال المستشار الاقتصادي محمد سعيد محمد الظاهري انه بقراءة سريعة لملامح الميزانية التي أعلن عنها تتضح عدة ملاحظات إيجابية مهمة أبرزها اعتماد مشروع الميزانية العامة للاتحاد من مجلس الوزراء دون عجز مقدر في المشروع بفضل الجهود المتواصلة التي بذلتها وزارة المالية، حيث تمكنت الوزارة من التقدم إلى المجلس بمشروع ميزانية متوازن في جانبي الإيرادات والمصروفات عن السنة المالية 2018.

وأكد أن زيادة الإنفاق في الميزانية الجديدة سوف ينعكس إيجابياً على كافة القطاعات الاقتصادية ويوفر صورة واضحة للمتابعين على المستوى الدولي بأهمية استغلال الفرص الاستثمارية في دولة الإمارات التي تعتبر الأفضل على المستوى الإقليمي في ظل المؤشرات الإيجابية والمتابعة الحكومية الحثيثة للاقتصاد الوطني.

وقال إن القطاع الخاص سيستفيد بصورة كبيرة من الصدور المبكر للميزانية خصوصاً وأن الإنفاق الحكومي على الرغم من الدور المتنامي للقطاع الخاص لا يزال يشكل المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني، وبالتالي فإن ضخ أموال جديدة عن طريق الميزانيات المحلية أو الاتحادية سيخلق فرصاً جديدة لشركات ومؤسسات القطاع الخاص في ظل السياسة الحكومية بتدعيم الشراكة بين القطاعين وسوف ينعكس ذلك بطبيعة الحال على استمرار دوران العجلة الاقتصادية.

أنشطة جديدة

وأكد المستشار والمحلل الاقتصادي الدكتور حماد عبد الله بن حماد أن الصدور المبكر للميزانية الاتحادية سيوجد أنشطة وحركة جديدة في السوق خاصة في ظل المؤشرات الإيجابية بتعافي اقتصاد دولة الإمارات فيما توفر الزيادة في الميزانية الجديدة دعماً إضافياً للقطاعات الاقتصادية المختلفة وللانتعاش المتوقع كما تعكس في الوقت نفسه مؤشرات إيجابية بنجاح سياسة الدولة في تأسيس اقتصاد قوي وواسع يمتلك مقومات الاستمرارية حتى في ظل الأزمات.

وأشار إلى أنه بالإضافة إلى أن بنود الميزانية تغطي مجالات كثيرة مثل الخدمات والمشاريع الاستثمارية فهي سوف توجد فرصاً جديدة للشركات بالإضافة إلى فرص عمل جديدة لمواطني دولة الإمارات، حيث يعزز الإعلان عن زيادة الإيرادات الثقة أكثر فأكثر من قبل المجتمع الاقتصادي الدولي في اقتصاد الإمارات وقوته وبالتالي جذب استثمارات جديدة.

توزيع المصروفات

- % 69.2 للوزارات
- % 15.2 دعم الجهات المستقلة الملحقة
- % 8.6 المنافع الاجتماعية
- % 3.3 المصروفات الاتحادية الأخرى
- % 1.5 المشروعات وتنفيذ البنية التحتية
- % 1.3 جهاز الإمارات للاستثمار
- % 0.9 مصرف الإمارات للتنمية
- % 0.1 شركة الاتحاد للقطارات

توزيع التكلفة

- % 60.7 الأنشطة
- % 22.4 الخدمات الفرعية
- % 86 المنافع الاجتماعية
- % 3.3 مصروفات اتحادية أخرى
- % 2.2 الاستثمارات المالية
- % 1.5 المشروعات الرأسمالية
- % 1.4 الخدمات التكميلية

قوة ومتانة الاقتصاد الوطني وراء «ميزانية بلا عجز»

■ دبي البيان

تؤكد الدراسات والبحوث أن صدور ميزانيات الدول من دون عجز يعني أن اقتصادها يشهد حالة قوية من نمو الناتج المحلي الإجمالي وهذا يحدث عندما تكون الإيرادات أعلى من الانفاق، وهو ما نجحت دولة الإمارات في غضون السنوات الماضية مع تمتعها باقتصاد قوي ومتين على مر العصور استطاع مجابهة التحديات الناجمة عن هبوط النفط رغم تضرر اقتصادات باقي دول المنطقة سلباً.

وتشير الدراسات إلى أن المتانة المالية والاقتصادية لدولة الإمارات العربية مرتفعة للغاية، وتعكس الارتفاع الكبير في مستويات الدخل وحجم اقتصادها الكبير، إضافة إلى الأداء القوي للاقتصاد غير النفطي النشط في الدولة مع امتلاكها بنية تحتية متطورة في المجالات كافة.

وتوضح الدراسات أن الميزانية العامة الاتحادية لدولة الإمارات شهدت خلال السنوات الماضية العديد من التطورات الإيجابية والإنجازات المهمة، مع تركيزها بشكل رئيسي على زيادة الإنفاق على الخدمات التي تلامس احتياجات المواطن بشكل رئيس.

وتتميز موازنات الإمارات عموماً باستمرار الإنفاق العام الحكومي وهو ما أسهم بشكل كبير في زيادة النشاط الاقتصادي والحركة التجارية وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار، ما انعكس إيجاباً على زيادة معدلات النمو الاقتصادي إضافة إلى تدفق الاستثمارات الخارجية وهذا من شأنه أيضاً أن يؤدي إلى زيادة الإيرادات المحلية للخزينة وبالتالي يسهم في عدم وجود عجوزات مالية.

وتتوقع الدراسات أن تواصل الإمارات نموها الاقتصادي القوي في السنوات القادمة واستمرار الإعلان عن ميزانيات ضخمة من دون أي عجوزات مالية مع سعيها المستمر لتعزيز نموها الاقتصادي والوصول به إلى مستويات جديدة، مع استمرارها في تطوير بنيتها التحتية لتصبح واحدة من الأفضل عالمياً، إلى جانب حرصها على تبني أفضل الممارسات العالمية في تنفيذ أعمالها.

طارق قاقيش: الإمارات ماضية في خططها التنموية والتوسعية دون توقف

دفعة إيجابية للمستثمرين المحليين والأجانب لزيادة استثماراتهم ومشاريعهم

■ طارق قاقيش

■ دبي – البيان

أكد طارق قاقيش، المدير العام لإدارة الأصول لدي «ميناكورب»، أن إقرار الإمارات لميزانية بلا عجز لعام 2018 برغم الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها العالم بسبب تراجعات النفط، بمنزلة خطوة جيدة ومؤشر إيجابي إلى أن الإمارات ماضية في خططها التنموية والتوسعية دون توقف. وأضاف قاقيش أن موازنة العام الجديدة ستكون توسعية في الأساس بزيادة نحو 5,6٪ عن موازنة العام الحالي، وهو ما سيعطي دفعة إيجابية للمستثمرين المحليين والأجانب لزيادة استثماراتهم ومشاريعهم بالتوازي مع استمرار خطط الإنفاق الحكومي على المشاريع والبنى التحتية.

وأوضح قاقيش أن النسبة الكبرى من موازنة العام المقبل تركز على القطاعات الأساسية، وعلى رأسها التعليم والصحة، بما يضع دولة الإمارات في الصدارة، ويجعلها أكثر جاذبية أمام بقية دول المنطقة.

ولفت قاقيش إلى أن إقرار الموازنة في وقت مبكر على غير المعتاد سيعطي المستثمرين خريطة واضحة لاتخاذ القرارات الاستثمارية الملائمة والمناسبة، وكذلك يعطي صورة واضحة للاتجاهات الاقتصادية المتوقع أن تحقق نمواً كبيراً.

وتابع قاقيش: «من اللافت للنظر أن الموازنة ليس بها أي عجز، وهو أمر إيجابي جداً، ومع زيادة أسعار النفط نعتقد أنه سيكون هناك استمرار للأنفاق الحكومي في العام الحالي يستمر حتى 2018»، متوقعاً أن تشهد إيرادات الدولة زيادة كبيرة في العام المقبل، لا سيما بعد تطبيق ضريبتي القيمة الانتقائية والمضافة.

إيهاب رشاد: تطوير الأداء الحكومي والارتقاء بمستوى الخدمات هدف رئيس

الوصول إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة

■ دبي – البيان

أشار إيهاب رشاد، الرئيس التنفيذي لشركة «الصفوة مباشر» للخدمات المالية، إلى أن الموازنة الجديدة ركزت في الأساس على المواطنين والمقيمين في الدولة، عبر العمل على المحافظة على مستوى الخدمات المقدمة، إذ وجهت نسبة كبيرة منها لأجل خدمة المواطنين، سواء في قطاعات التعليم أو الرعاية الصحية أو الوقاية الاجتماعية.

ولفت رشاد إلى أن تطوير الأداء الحكومي والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين يمثل أولوية رئيسة بالنسبة إلى الحكومة لتحقيق رؤية الإمارات 2021، التي تهدف إلى أن تكون دولة الإمارات ضمن أفضل دول العالم في جميع المجالات، مشيراً إلى أن الميزانية الجديدة وضعت الإنسان محوراً أساسياً في توزيع مخصصاتها، إذ يلاحظ أن ما يزيد على نصفها يرتبط بشكل مباشر بحياة الفرد واحتياجاته الأساسية.

وأضاف رشاد أن الموازنة راعت كذلك الوصول إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة، وأوجه استخدامها في الجوانب التي تفيد مسيرة التنمية في كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وتنمية الموارد البشرية.

وأشار رشاد إلى أن معظم الزيادة في ميزانية عام 2018 تم تخصيصها لدعم توجهات القيادة الرشيدة في تطوير الخدمات الحكومية، والمحافظة على مستوى الرفاهية والسعادة والأمن لكل أفراد المجتمع في الدولة.

دعم البرامج التنموية الشاملة ومواكبة حركة المستقبل

اعتمد مجلس الوزراء في أكتوبر 2016 مشروع الميزانية العامة للاتحاد المتوسطة المدى عن السنوات 2017-2021 بنفقات تقديرية قدرها (247,3) مليار درهم.

وجاء إعداد هذه الميزانية بتوجيهات من صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، بإعداد مشروع الميزانية على شكل خطط دورية كل 5 سنوات، بهدف تطوير مستوى الخدمات الاجتماعية، والتركيز على رفع مستوى الخدمات الحكومية الذكية، وزيادة نسبة رضا المتعاملين تجاه جهود الحكومة الاتحادية في توفير الرفاهية والرخاء والسعادة والأمن لأفراد المجتمع.

وأكدت وزارة المالية أن الرؤية المستقبلية تجسدت بوضوح في الإعلان عن ميزانية تستشرف البرامج والخطط والاستراتيجيات المستقبلية، وتعطي صورة كاملة للنتائج المستهدفة وصولاً إلى تحقيق رؤية الإمارات 2021، وهي ميزانية تدعم برامج تنموية شاملة تواكب حركة المستقبل إقليمياً ودولياً، وتخطط لأحجام الإنفاق خلال 5 سنوات، مما يشير إلى التزام الحكومة الاتحادية، وحرص وزارة المالية على استشراف المستقبل، ووضع تصورات كاملة لدعم خطط التنمية المتوسطة والطويلة الأمد.

وكانت وزارة المالية رفعت مشروع خطة الميزانية للسنوات 2017-2021م إلى مجلس الوزراء، متضمنةً نفقاتها التقديرية بقيمة 247,3 مليار درهم لسنوات الخطة الخمس، إذ قامت وزارة المالية، بالتنسيق والتعاون مع وزارة شؤون مجلس الوزراء والمستقبل، بالعمل والتعاون مع كل الجهات الاتحادية، لوضع خطط وبرامج مختلف الوزارات والجهات الاتحادية ضمن هذه الخطة الاستراتيجية.

كما بذلت الوزارة جهوداً كبيرة خلال دورة الميزانية السابقة للسنوات 2014-2016، لتوفير البنية التحتية وترقية الأنظمة المالية الإلكترونية، بما يتناسب ومتطلبات خطة الميزانية الخمسية المتوسطة المدى والمرحلة المقبلة، للتحول إلى حكومة المستقبل والحكومة الذكية وفقاً للتوجيهات السامية.

وتم إعداد مشروع الميزانية حسب قواعد القانون، واستناداً لقرار مجلس الوزراء بتمديد خطة إعداد الميزانية العامة للاتحاد من ثلاث إلى خمس سنوات، ووفق بنود التعميم المالي بشأن إعداد مشروع ميزانية متوسطة المدى للسنوات 2017- 2021 الذي تضمن الالتزام بسقف الميزانية والأهداف الاستراتيجية المعتمدة، ومراجعة المؤشرات والتوقعات الخاصة بالإيرادات في كل جهة، وفق أهداف الخطة الاستراتيجية، والالتزام بالعمل، وفق الدليل المعتمد لإجراءات إعداد الميزانية كمرجع استرشادي.

وتم إعداد تقديرات الميزانية بناء على 6 عناصر رئيسة شملت مواءمة الميزانية مع الاستراتيجية الحكومية 2021، وتطبيق مبادئ الميزانية الصفرية وميزانيات سنوية ضمن دورة الميزانية الخمسية متوسطة المدى، وتعريف حدود المصروفات القطاعية وميزانيات الجهات الاتحادية، وميزانية موحدة للمشاريع الرأسمالية والمصروفات التشغيلية، وإلغاء الوظائف الشاغرة غير المبررة وتوقعات الإيرادات والمصروفات والاعتمادات والمخصصات وضعت في الميزانية المتوسطة المدى.

ووفقاً لذلك، يتم إعداد كل ميزانية سنوية على أساس 6 قطاعات رئيسة تشمل التنمية الاجتماعية والشؤون الحكومية والمنافع الاجتماعية والبنية التحتية والموارد الاقتصادية والاستثمارات والأصول المالية ومصاريف اتحادية أخرى. أبوظبي - البيان

الميزانية تتضاعف 257 مرة في 46 عاماً

على مدى 4 عقود ونصف عقد من الزمان تمكنت دولة الإمارات من تحقيق نقلة كمية ونوعية في قيمة وأنظمة إعداد الميزانية الاتحادية، فحلقت بنسبة نمو قياسية في قيمتها لتنتقل من حسابات الملايين إلى عالم المليارات، بعد أن تضاعفت نحو 257 مرة في 46 عاماً.. فيما تمكنت من التحول من الأساليب التقليدية الورقية المعتمدة على إعداد الميزانية لعام واحد إلى الأنظمة المالية الإلكترونية والأساليب الآلية لإعداد الميزانية وفق أرقى المستويات العالمية، فودّعت الأوراق وتحولت للأنظمة الذكية، وبعد أن مرت بمراحل الميزانية الصفرية وميزانية البرامج لثلاثة أعوام ازدادت الأنظمة المحلية نضجاً لتتوج هذه الجهود بأن تكون الإمارات أول دولة عربية تطبق مشروع الخطط الدورية الخمسية في إعداد موازناتها. وتتيح هذه الريادة في تطبيق الأساليب المتطورة لوزارة المالية تطوير مستوى الخدمات الاجتماعية والتركيز على رفع مستوى الخدمات الحكومية الذكية وزيادة نسبة رضا المتعاملين تجاه جهود الحكومة الاتحادية في توفير الرفاهية والرخاء والسعادة والأمن لأفراد المجتمع.

%14.7
حصة مشروعات البنية التحتية والاقتصادية من الإنفاق المقدر لعام 2018 بقيمة 8.9 مليارات.

%556.52
متوسط النمو السنوي بالميزانية على مدى 46 سنة الماضية.

257
ضعفاً سجلت بمشروع ميزانية 2018 مقارنة بميزانية 1972.

247.3
مليار درهم النفقات التقديرية لأول ميزانية أعدتها وزارة المالية لـ 5 سنوات.

204
ملايين لمشروعات وكالة الإمارات للفضاء.

%43.5
حصة برامج التنمية والمنافع الاجتماعية من إجمالي الميزانية العامة والمقدرة لعام 2018 بقيمة 26.3 مليار درهم.

%556.52
متوسط النمو السنوي بالميزانية على مدى 46 سنة الماضية.

%25600
نسبة نمو إجمالية بحجم الميزانية الاتحادية منذ إطلاقها في أول سنوات اتحاد دولة الإمارات حتى العام الحالي.

10.4
مليارات اعتمادات للتعليم العام والعالي والجامعي بنسبة 17.1% من الإجمالي.

%7.3
نصيب المعاشات من إجمالي الميزانية العامة تنفيذاً لتوجيهات القيادة الرشيدة بتوفير الحياة الكريمة للعاملين المتقاعدين من المدنيين والعسكريين.

%5.8
حصة ضمان الحقوق الاجتماعية وتفعيل الدمج المجتمعي من الميزانية الجديدة.

4.5
مليارات نفقات متوقعة من الحكومة الاتحادية على الرعاية الصحية ووقاية المجتمع في العام المقبل لتقديم أرقى مستويات الخدمات الطبية.

22.1
مليار درهم اعتمادات مالية جديدة لإدارة الشؤون الحكومية لتقديم أرقى خدمات الأمن وتحقيق العدالة لتظل الإمارات دولة الأمن والأمان.

1.61
مليار نفقات متوقعة لبرنامج الشيخ زايد للإسكان لتقديم المنح لتوفير السكن الملائم لمواطني الدولة.

2.4
مليار مخصصات للمحافظة على سياسات واضحة تدعم علاقات الدولة إقليمياً وعالمياً.

3.5
مليارات اعتمادات جديدة للمشروعات التي تنفذها الوزارات والهيئات الاتحادية.

تطور الميزانية العامة للاتحاد من 2005 حتى 2018
القيمة بملايين الدراهم

العام	إجمالي المصروفات المقدرة	الإيرادات المقدر تحصيلها	العجز التمويلي
2005	22703.0	22703.0	(-)
2006	27880.0	27880.0	0
2007	28430.0	28430.0	0
2008	34900.0	34900.0	0
2009	42200.0	42200.0	0
2010	43600.0	43600.0	0
2011	41000.0	40400.0	-400
2012	41800.0	41400.0	-400
2013	44570.0	44570.0	0
2014	46180.0	46180.0	0
2015	49100.0	49100.0	0
2016	48600.0	48600.0	0
2017	48700	48700	0
2018	51400	51400	0

2021-2017
أول ميزانية اتحادية خمسية في تاريخ الدولة تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء بشأن تمديد خطة الإعداد من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات وتكليف الوزارات والجهات الاتحادية بإعداد مشاريع ميزانياتها وفق خطة خمسية.

1
مليارا درهم خصصت لصندوق «محمد بن راشد للابتكار» لمساندة المبتكرين لتحويل أفكارهم إلى مشاريع لتحقيق رؤية الإمارات 2021.

إعداد: عبد الفتاح منتصر - غرافيك: حازم عبيد - المصدر: وزارة المالية

البيان